الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــــامعة أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ينظم

يوم دراسي حول:

المعالجة القانونية للأخطار المهنية في الوسط المهني

يوم الأحد

18 ماي 2014

الأثار الناجمة عن حوادث العمل والأخطار المهنية

الطالب: منصر نصر الدين

سنة أولى ماجستير(عقود ومسؤولية)

الطالب: الطيبي أحمد

سنة أولى ماجستير (عقود ومسؤولية)

مقدمة:

أدى النمو الاقتصادي السريع والتطور التكنولوجي الرهيب، وبروز ظاهرة العولمة، إلى حدوث آثار واضحة المعالم على كل قطاعات الحياة وخصوصا القطاع الصناعي، الذي تجسدت فيه تلك الآثار بنشأة مؤسسات صناعية عملاقة بتكنولوجيات بالغة الحداثة والدقة و التعقيد، وبرؤوس أموال ضخمة، وموارد بشرية فاقت الآلاف، إضافة إلى تشابك الواجبات والمسؤوليات وطرق التسيير وتعقدها، وبالرغم من هذا لم تسلم من مشكلات جمة صاحبتها في تحقيق أهدافها المسطرة، كانت في مقدمتها مشكلة حوادث العمل والأمراض المهنية، والتي كلفتها خسائر جسيمة تراوحت بين خسائر مادية وأخرى بشرية والأمراض المهنية .

والجزائر على غرار مثيلاتها من الدول النامية التي دخلت مرحلة التصنيع، لم تسلم مؤسساتها الصناعية والجزائر ، من مشكلات حوادث العمل والامراض المهنية .

وتصنف النتائج المترتبة على إصابات العمل الى اضرار مادية ومعنوية مباشرة وغير مباشرة بخلاف الاعباء المالية والمصاريف التي كان بالإمكان تفاديها و من هذا المنطلق، نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:ماهي الاثار المترتبة عن حوادث العمل والاخطار المهنية ؟

وسنحاول الاجابة على هذه الاشكالية من خلال التطرق الى الاثار المباشرة لحوادث العمل والاخطار المهنية(مبحث اول) والاثار الغير مباشر الناجمة عنها (مبحث ثاني)

المبحث الاول :النتائج المباشرة لحوادث العمل والاخطار المهنية

لقد عرف المشرع الجزائري إصابة العمل في المادة السادسة (06) من القانون رقم 13/83 [1]و المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية بأنه: (كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ طرأ في إطار علاقة العمل).

حيث تعتبر حالات الوفاة الناجمة عن حوادث العمل المختلفة (مطلب اول)، والأمراض المهنية (مطلب ثاني) والاصابة العجز الكلي أو الجزئي اي الاصابات الغير مميتة (مطلب ثالث)هي نتائج مباشرة لظروف العمل الخطرة التي افتقرت لاشتراطات السلامة والصحة المهنية.

المطلب الاول : حالات الوفاة

ان حالة الوفاة هي التي تؤدي إلى فقد حياة العامل و كل القدرات الجسدية و العقلية[2]

---

[1] القانون رقم 11/83 المؤرخ في 1983/07/02 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ،ج ر. العدد 28 بتاريخ 1982/02/05.

[2] أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي، دار الحضارة العربية، القاهرة ، 1982، ص41 .

حيث تحصي المنظمة الدولية للعمل سنويا، أكثر من مليونين وثلاثمئة وأربعون ألف (2.340.000) حالة وفاة لعمال بسبب حوادث العمل أو أمراض مهنية، أي بمعدل خمسة آلاف (5.000) شخص يوميا.

أما بخصوص بلادنا، فقد تم إحصاء سنة 2013، 619 حالة وفاة مرتبطة بالعمل، بانخفاض يقدر بحوالي 8% مقارنة بسنة 2012 [3].

المطلب الثاني :الامراض المهنية

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 63 من قانون 13/83 على أنه [تعتبر كأمراض مهنية كل أعراض التسمم و التعفن و الاعتلال التي تعزى إلى مصدرا وتأهيل مهني خاص].

فالأمراض المهنية هي التي تتمركز بصفة أساسية علة ثبوت علاقة المرض الذي أصاب العامل بالمهنة التي يمارسها، حيث انه لولا ممارسة هذه المهنة لما أصيب بهذا المرض .

ويقدر العدد الإجمالي للأمراض المهنية غير المميتة، والمرتبطة بشروط العمل، بحوالي مئة وستون (160) مليون عبر العالم، اما في الجزائر تم احصاء 640 حالة مرض مهني منها 27% مرتبطة بالخطر الكيميائي و ذلك خلال سنة 2013 [4].

المطلب الثالث: حوادث العمل الغير مميتة

ويندرج ضمن حوادث العمل الغير مميتة حالة العجز الدائم وحالة العجز المؤقت .

فالعجز الدائم هو العجز الذي من شانه أن يحول بصفة مستديمة بين الضحية و بين مزاولة أية مهنة أو عمل يكسب منه مثل فقد ساق أو ذراع وحالات الجنون .

اما العجز الجزئي هو الضعف الذي يصيب العامل بشكل تتقهقر معه قدرة العامل على العمل، دون أن يصل إلى إعدام هذه القدرة .

أما فيما يخص الحوادث المهنية غير المميتة، فقد سجل مكتب العمل الدولي في تقاريره الأخيرة (سنة 2014) حوالي 268 مليون حادث غير مميت كل سنة، مما يترتب عنه منح عطل مرضية لا تقل عن 3 أيام متتالية، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حصة التعويضات والغيابات عن العمل بسبب حوادث العمل والأمراض المهنية في الناتج الخام الدولي بحوالي 4%.

المبحث الثاني : النتائج غير المباشرة لحوادث العمل والاخطار المهنة

إن مسألة السلامة والصحة ليست عبارة عن إنسان مصاب تمت معالجته وانتهى الأمر، بل هي مسألة ذات أبعاد خطيرة جداً تؤثر سلباً على المنظمة، والموارد البشرية، والمجتمع، والدولة وهذه الأبعاد منها الاقتصادي (المطلب الاول) والانساني(المطلب الثاني).

المطلب الاول : الاثار الاقتصادية

---

[3] عن السيد محمد بن مرادي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للسلامة الصحية في العمل، تحت شعار:" السلامة والصحة المهنية في استخدام المواد الكيميائية في العمل"29 أفريل 2014، موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .

[4]– عن السيد محمد بن مرادي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ،مرجع سابق .

هذه النتائج ذات طابع اقتصادي ، حيث تظهر الخسائر المادية التي تتكبدها المنشاة أو الدولة بشكل عام نتيجة حوادث العمل والإصابات والأمراض المهنية التي تنتج عن ظروف بيئة العمل غير الآمنة ، ويظهر من خلال ما يلي :

اولا : تكلفة الحوادث

إن ظروف وتصرفات العمل غير الآمنة ينتج عنها خسائر مادية تتكبدها المنشأة أو الدولة بشكل عام ويظهر ذلك في:

1. نفقات العلاج والمصاريف الطبية والتعويضات التي تدفع للمصابين نتيجة العاهات التي تحدث لهم نتيجة الإصابة.

حيث يضمن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)، الحماية الاجتماعية في هذا المجال، والتكفل بضحايا حوادث العمل والأمراض المهنية؛ وعلى سبيل الإشارة، فقد بلغت مصاريف الصندوق المتعلقة بحوادث العمل والأمراض المهنية في سنة 2013، ما يقارب 22 مليار دج (999 682 853 .21 بالتحديد). [5]

2. قيمة الخسائر التي لحقت بالآلات والأجهزة والمواد الأولية وأدوات العمل

ويقصد بها التكاليف التي تنشأ عن تأثر الإنتاج بسبب الحوادث مثل التأخير في تلبية الطلبات وما يترتب على مدة التأخير من غرامات. وعلى سبيل المثال أن المركب المنجمي بالونزة ولاية تبسة سجل سنة " 1984 " ما يعادل " "% 0.52 من مجموع عدد أيام العمل، بعبارة أخرى خسارة أو نقص في الإنتاج بقدر 927.133 طن أي ما يعادل " 13 "يوم من الإنتاج تقدر بمبلغ 2142.832 " دج "، وهو ما يمثل "% 15 " من مجموع كتلة الأجور السنوية[6].

3. لأجور الإضافية نتيجة العمل وقتاً إضافياً لتعويض العجز في الإنتاج.

4. تكلفة الوقت المنقضي في تدريب عامل جديد.

5. تكلفة الوقت الضائع للمشرفين والإدارة العليا في استقصاء وتحقيق الحادث.

6. المصاريف الطبية غير المؤمن عليها والتي تتحملها المؤسسة

7. تكلفة انخفاض إنتاجية العامل الجديد مع احتمال ارتكابه لحوادث مكلفة جدا .

ثانيا : نقص الانتاجية

إن ارتفاع معدل حوادث وإصابات العمل في بلد ما، وما يصاحبه من وفيات وعجز دائم ،بلا شك ومع مرور الزمن سيخفض من قوة العمل لديها، مما ينعكس سلباً على طاقتها الإنتاجية الكلية وعدم مقدرة وحداتها الاقتصادية على دخول أسواق جديدة، أو المحافظة على الأسواق الحالية وهذا يؤثر بشكل سلبي في دخلها

---

[1] كلمة السيد محمد بن مرادي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، مرجع سابق .

[6] دوباخ قويدر ، دراسة مدى مساهمة الامن الصناعي في الوقاية من حوادث العمل والامراض المهنية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس ،جامعة قسنطينة .2008 – 2009 ص 52

الوطني بوجه عام[7]، وعلى سبيل المثال سجل مركب الحديد والصلب بالحجار خلال سنة " 1984 " خسارة من حيث الإنتاج المادي قدرتها " 8600 " طن من الصلب المائع بنسبة مئوية تقدر ب "% 0.7 "و " 7500 " طن من المواد المصفحة بسبب التوقف عن العمل الناجم عن حوادث العمل [8].

وبالنسبة للمنشأة فربما تكون قد فقدت اقدر واخلص رجالها والذي يكون من الصعب جداً ملء فراغه بشخص مماثل، وان امكن ذلك فإنه يأخذ من الجهد والمال والوقت الكثير، وبالطبع يتأثر بذلك الانتاج والخدمات التي تؤديها المنشأة حتى يتم ايجاد البديل .وتفقد الامة احد ابنائها وقد يكون من احسنهم في حالة الاصابة الشخصية او تفقد احد مصانعها الوطنية التي يقوم عليها اقتصادها الوطني ويؤدي ذلك الى الاستعانة بمنتجات مستوردة او مصانع او الات جديدة عوضاً عن تلك التي تتلف بسبب الحوادث وقد يؤدي ذلك لفقد الكثير من العاملين لاعمالهم ومصدر رزقهم.

فالمؤسسات التي تكثر فيها الإصابات والحوادث تعطى انطباع لدى القوى العاملة أن نوعية العمل فيها هو مصدر الإصابات مما يجعل إقبالها على العمل في تلك المؤسسات قليلاً وبالتالي يعرضها إلى نقص في عدد العاملين كما أن سمعتها تتأثر، كما يمكن تفسير الإصابات التي قد تحدث على أنها نتيجة لإهمال تلك المؤسسات في توفير ظروف عمل آمنة ، ونتيجة لهذه الآثار فإن الخسائر تظهر على صورة ارتفاع في أسعار المنتجات وقلة المعروض منها مما يؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل عام[9]

تنقل اليد العاملة وعدم استقرارها ، ومغادرتها بصفة اختيارية ، فاستقرار العمالة بالمؤسسة مرهون بمدى وجود ظروف عمل آمنة وصالحة للعمل ، وذلك لأن عدم توفر العوامل الوقائية من شأنه بعث القلق في نفس العمال من جراء الإصابات التي تقع لزملائهم نتيجة للعمليات الخطيرة التي تتسم بها العملية الإنتاجية خاصة إذا اعتقدوا بأن المسؤولين عنهم لا يهمهم توفير أسباب الأمن والوقاية بقدر ما يهمهم ارتفاع الإنتاج مما يضطرهم إلى مغادرة المؤسسة إلى جهة أخرى تتوفر فيها ظروف العمل الملائمة والمأمونة.

إن معدل دوران العمل مؤشر على درجة استقرار قوة العمل فارتفاعه يحمل المؤسسة[10]

المطلب الثاني : الجانب الانساني

اولا: الجانب الاجتماعي

إن حوادث وأمراض العمل وما ينتج عنها من أضرار صحية على شكل إعاقات وأمراض مزمنة ووفيات ،تحدث انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية والأسرية[11].

إن الشخص الذي تحدث لديه إصابة عمل ويصاب بعجز دائم أو مؤقت سوف يضطر إلى أن يبقى في البيت طيلة فترة الإعاقة، وهذا الوضع الجديد له آثاره السلبية على حياة الأسرة، فهذا الشخص الذي كان قد تعود على العمل والعطاء والإنتاج يرى نفسه الآن عاجزاً عن القيام بأي عمل يعوضه عن هذا النقص، حيث أن هذا الشخص المصاب أكثر إحساساً من غيره بما أصابه ولحق به وبأسرته فدخله سيتناقص وهو لن يقدر على أن يلبى احتياجات الأسرة مثلما كان من قبل

---

[7] د.عقيلي، عمر وصفي ، إدارة الموارد البشرية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن– عمان، 2005، ص576.

[8] دوباخ قويدر، مرجع سابق ، ص 52 .

[9] اميمة صقر المغني ، واقع إجراءات الامن والسلامة المهنية في منشاءات الصناعة التحويلية في قطاع غزة ،استكمالا لنيل ماجستير في ادارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية غزة.2006 ، ص 30.

[10] دوباخ قويدر، مرجع سابق ، ص 53.

[11] محمود عبود ،الصحة والسلامة المهنية ، مذكرة لنيل ماجستير ادارة اعمال ،جامعة دمشق ،سوريا .2009، ص 23 .

ويتأثر الجميع من الحوادث سواء الفرد المصاب او اسرته او المؤسسة فيتعرض المصاب للآلام والمعاناة نتيجة تعرضه لحادث قد يؤدي الى عجز جزئي او عجز نتيجة فقدان او تعطل احد اجهزة الجسم ويصبح بذلك في عداد المعاقين او المشوهين، ويؤدي ذلك بالتالي الى عدم مقدرته على القيام بمهام عمله وقد يضطر الى قبول اي عمل وبأجر أقل يتناسب مع درجة عجزه، ولا يقتصر التأثير على المصاب فقط لكنه يمتد ايضا الى اسرته.

ثانيا: الجانب المعنوي

تنعكس زيادة معدل الحوادث وأمراض العمل على الحالة المعنوية لدى العاملين بشكل سلبي ، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لديهم بشكل مستمر .

وتؤثر الحوادث تأثيراً بالغاً في معنويات العمال وخاصة اذا ما حدثت بكثرة فيصبح العامل وكأنه ينتظر دوره، و يؤدي ذلك بالطبع الى صرف انتباهم وتركيزهم من الانتاج، وقد يفكر العاملون في البحث عن اماكن عمل اخرى تتوافر فيها السلامة والامان، وهذا تصرف طبيعي لان الانسان لا يحب ان يعمل في اماكن تكون سلامته فيها مهددة .

ثالثا: الجانب العقلي

شعور العاملين بأنهم يعملون في بيئة مليئة بالمخاطر، والأمراض، وإصابات متكررة ستحدث أثراً نفسياً غير سليم فيها يتمثل بأمور كثيرة كالتوتر، والقلق، والاكتئاب، وهذه جميعها ترتبط بمستوى التفكير والإدراك، مما يجعل الإنسان مشوشاً غير قادر على التركيز والتفكير السليم [12].

التأثير سلبياً على جودة علاقات العمل من حيث ظهور: عدم الثقة ـ عدم الاحترام ـ العدائية والحقد... إلخ.[13]

ان العامل الذي يعود للعمل بعد إصابته لن يكون بنفس المستوى السابق من الكفاءة بالرغم من أنه يتقاضى نفس الأجر أو الراتب.

الخاتمة :

من خلال ما سبق يبدو واضحاً أن تكاليف منع الإصابات والحوادث وتعزيز وسائل السلامة أقل بكثير من تكاليف الإصابات نفسها بعد حدوثها، وبالتالي يجب العمل على التقليص والحد من حوادث العمل والسعي الى ايجاد حلول ومقترحات تهدف الى توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر الصناعات المختلفة ورفع مستوى كفاءة ووسائل الوقاية سيؤدي بلا شك إلى الحد من الإصابات والإمراض المهنية وحماية العاملين من الحوادث ومن ثم خفض عدد ساعات العمل المفقودة نتيجة الغياب بسبب المرض أو الإصابة، وكذلك الحد من تكاليف العلاج والتأهيل والتعويض عن الإمراض والإصابات المهنية مما سينعكس على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج ودفع القوة الاقتصادية للدولة.

قائمة المراجع:

القوانين:

القانون رقم 11/83 المؤرخ في 1983/07/02 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. العدد 28 بتاريخ 1982/02/05.

[12] محمود عبود ،مرجع سابق ، ص 23 .

[13] ليلى وليد بدران ، ضغوط العمل ،حلقة بحث في كلية الاقتصاد ،جامعة **دمشق ،2009 - 2008**، ص 26 .

المراجع:

- أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي، دار الحضارة العربية، القاهرة ، 1982.
- عقيلي عمر وصفي ، إدارة الموارد البشرية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، ، دار وائل للنشر، الأردن- عمان ،2005 .

الرسائل والمذكرات :

- اميمة صقر المغني ،واقع إجراءات الامن والسلامة المهنية في منشاءات الصناعة التحويلية في قطاع غزة ،استكمالا لنيل ماجستير في ادارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية غزة.2006 .
- دوباخ قويدر، دراسة مدى مساهمة الامن الصناعي في الوقاية من حوادث العمل والامراض المهنية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس ،جامعة قسنطينة .2008 -2009 .
- محمود عبود ،الصحة والسلامة المهنية ، مذكرة لنيل ماجستير ادارة اعمال ،جامعة دمشق ،سوريا 2009.

المقالات:

- كلمة السيد محمد بن مرادي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للسلامة الصحية في العمل، تحت شعار:"السلامة والصحة المهنية في استخدام المواد الكيميائية في العمل"29 أفريل 2014، منشورة بموقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .
- مقال بعنوان (حوادث العمل تقتل 10 آلاف عامل جزائري سنويا) نشر في جريدة الشروق اليومي يوم 30 - 04 - 2014 .